الرواية الإسلامية والمناهج الغربية: الكائن والممكن

الدكتور عبد العالي بوطيب - المغرب

كلية الآداب - مكناس

تعالج هذه الدراسة، كما يكشف عن ذلك عنوانها، إشكالية العلاقة بين الرواية الإسلامية من ناحية، والمناهج الغربية من ناحية أخرى، في محاولة لضبط أوضاعها الراهنة، السلبية منها والإيجابية، كخطوة أساسية أولى على طريق رسم آفاق علاقة بديلة أحسن وأنضج، تتجاوز أخطاء العلاقة القائمة وتصححها.

وهو ما يعني بعبارة أخرى، أن هذه الدراسة تنطلق من مسلمتين رئيسيتين:

الأولى: تقر بوجود اختلافات فكرية جوهرية بين الرواية الإسلامية والمناهج الغربية المعتمدة في دراستها، لأسباب موضوعية عديدة سيتم توضيحها لاحقا.

أما الثانية: فمرتبطة بالأولى، ومتولدة عنها، فتعترف بوجود آثار سلبية لهذه الاختلافات على معظم الدراسات النقدية الروائية الإسلامية الحالية، مما يستوجب، بالضرورة، اتخاذ مجموعة من التدابير، العلمية والعملية، لإقامة الانسجام المطلوب بين هذين الطرفين، تفاديا لمضاعفات الوضعية المختلة الراهنة.

لبلوغ ذلك قررنا تقسيم مداخلتنا منهجيا لقسمين رئيسيين، مختلفين ومتكاملين:

الأول خصص للحديث عن المناهج الغربية في علاقتها بالرواية العربية عامة والإسلامية منها على وجه الخصوص، بغية الوقوف على أبرز هذه الاختلافات الجوهرية العميقة القائمة بينهما.

و الثاني لإبراز مظاهر وتجليات انعكاس هذه الاختلافات على الممارسة النقدية

obeikandl.com

الروائية الإسـلامية الحالية، و التدابير الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الوضعية المختلة و تفادي آثارها السلبية.

الرواية الإسلامية و المناهج الغربية: أية علاقة؟

لا يختلـف اثنان في أن الرواية لون تعبيري غربي دخل البلاد العربية حديثا، مع بداية القرن الماضـي، إثر اتصـال الشرق بالغرب، و ما تولد عنه من تفاعل حضاري كبير، كان من نتائجه الواضحة تعرف العرب على بعض الأجناس الأدبية الحديثة كالرواية والمسرح وغيرهمـا. ويجمـع على ذلك أغلب الباحثين. فمن الحقائق المسـلم بها في الأدب العربي الحديث.. أن فن الرواية قام في ظل عوامل النهضـة العامة ونتيجة لها، مع قيام المطبعة العربية وانتشـار جمهور القراء، تحت تأثير الآداب الغربية. «وأكد بعضـهم أن هذا النوع الأدبي لم يكن له وجود في الأدب العربي قبل اتصـال العرب بالحضارة الغربية في القرن التاسـع عشـر، سـواء عن طريق السـفر إلى أوروبا، وخاصة فرنسـا وإنجلترا، في بعثات تعليميـة، أو عـن طريق قراءة المؤلفات الغربية في لغاتها الأصـلية، أو عن طريق ترجمات الآثار الغربية»[1]. وإن كان البعض لا ينفي وجود بعض الإرهاصات السردية، أو ما يسميه بالأشكال ما قبل الروائية، في تراثنا العربي القديم كالمقامات والتراجم و السير..إلخ. مما لا يسـمح، مع ذلك، بادعاء عروبة أصـول الكتابة الروائية، وإن كان يعد عنصرا أساسيا في محاولات تأصـيلها، وإضفاء الصبغة المحلية الخاصـة عليها: «من التعسف القول: إن الرواية العربية ولدت في القرن العشـرين، أو في نهاية القرن التاسع عشر من لا شيء، إذ إنها نشأت في تربة غنية بتقاليد أدبية عريقة في القص، فما من شك في أن الأدب العربي عرف فن القص من قديم العصور، من ملاحم و قصص شعبي و مقامات.»[2].

وبما أن وجود النقد عادة ما يرتهن بوجود سابق للأدب، نظرا للعلاقة المتينة القائمة بينهما، لدرجة يسـتحيل معها تصـور وجود الأول دون الثاني، و العكس صـحيح، مما أدى ببعض المنظرين لتعريفه بكونه خطابا فوق خطاب أو ميتا-أدب، وهم يقصـدون بذلـك تبعيته المطلقة للخطـاب الإبداعي الأول، و وقوعه الزمني بعـده: «فالناقد، كما

(١) سيزا قاسم: بناء الرواية، دار التنوير، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص: ١٩.

(٢) سيزا قاسم: مرجع سابق، ص: ٢٤.

قال بارت، يضاعف المعاني ويجعل لغة ثانية تطفو فوق اللغة الأولى للأثر، أي أنه ينتج تلاحما للعلامات»[1]. وهو ما يعني بعبارة أخرى: «أن النقد ليس ملحقا سطحيا للأدب، وإنما هو قرينه الضروري»[2]، كما يرى تودوروف؛ مما يسمح لنا بالقول تأسيسا على ذلك: إن العرب لم يعرفوا النقد الروائي كذلك، إلا في مرحلة لاحقة عن تاريخ معرفتهم الرواية، ما دام يستحيل تصور قيام نقد روائي في غياب وجود رواية. وهو ما يعني أن التراث العربي لا يمتلك في هذا المجال زادا معرفيا حقيقيا يمكن أن يشكل خلفية معرفية صلبة لقيام ممارسة نقدية روائية فاعلة، خلافا لما هو عليه الحال في مجالات إبداعية أخرى، كالشعر مثلا، التي تعد بمثابة الدعائم الأساسية لمقومات الثقافة العربية الأصيلة، حيث يجد الباحث نفسه محاصرا بركام هائل ومتنوع من الدراسات والأبحاث النظرية والتطبيقية الرصينة، تجعله في شبه اكتفاء ذاتي عن معارف الشعوب والحضارات الأخرى.

ولعل هذا ما يفسر الانجذاب المطلق للناقد الروائي العربي نحو المنجزات النظرية الغربية وتهافته عليها، باعتبارها تشكل الرافد المعرفي الوحيد المتاح لمسايرة التطورات الحاصلة في هذا المجال: «إن نقد الرواية لا يمتلك جذورا في التراث النقدي العربي، الغزير والمتنوع في مجال دراسة الشعر وقضاياه، ولذلك كان على الناقد العربي، إن شاء متابعة هذا الجنس الأدبي الحديث الذي نشأ وتطور واستجاب لواقع المجتمع العربي، أن يلتفت أساسا إلى النقد الأوروبي، ويعتمد على نظرياته ومفاهيمه كأدوات نظرية وإجرائية لمقاربة الأعمال الروائية العربية»[3]. وما غزارة الإحالات على المراجع الغربية، المترجمة والأصلية، التي تزخر بها أغلب الدراسات النقدية الروائية العربية، إلا دليل على ذلك.

غير أنه إذا كان لهذه الحالة ما يبررها بالنظر للخصاص المعرفي العربي الحاصل

(١) رولان بارت: النقد والحقيقة، ترجمة إبراهيم الخطيب، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، ط١، ١٩٨٥، ص: ٦٩.

(٢) تزفيتان تودوروف: نقد النقد، ترجمة: سامي السويدان، منشورات مركز الإنماء القومي، بيروت، ط١، ١٩٨٦، ص: ١٦.

(٣) فاطمة الزهراء أزرويل: مفاهيم نقد الرواية بالمغرب، نشر الفنك، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨٩، ص: ١٩٠.

في هـذا المجـال، من ناحية، ومشـروعية الاسـتفادة مـن التجارب والخـبرات الأجنبية، باعتبارهـا تشـكل تراثا إنسـانيا عامـا لاحق لأحد في فرض وصـايته المطلقـة عليه، من ناحيـة أخرى: «لأن تلـك المناهج العلمية ملك مشـاع، وإنجاز إنسـاني للجميع، ولعل من لم يسـهم في تشكيلها أشـد حاجة إليها ممن تتوفر لديه العوامل لإنضاجها وبلورتها»[1]. فـإن هذا مـع ذلك، لا يبرر، بأي حال من الأحوال، وضـعية الانفتاح غير المشـروط على الثقافة الغربية في غياب اسـتراتيجية واضحة ومحددة من شأنها تحصين هذه العملية، ومسـاعدتنا على تجاوز سلبياتها، وتوفير شروط الاستفادة منها استفادة حقيقية تراعي خصوصيتنا الثقافية والحضارية. علما بأن هذه المعارف المستقدمة من الغرب، ومن بينها طبعا مناهج الدراسـة الروائية، ليسـت متعالية عن خصوصيات المراحل التاريخية التي أوجدتهـا، وهي بالتـالي لا تملك كفاية إجرائية مطلقة تتجاوز الحدود الزمنية و المكانية، وتعانـق كل النصـوص الروائية على اختلاف بيئاتهـا وانتماءاتها. وهو مـا يعني، بعبارة أخـرى، أن التهافت الأعمى على هذه المناهـج الغربية، مهما كانت قيمتها العلمية ودرجة كفايتها الإجرائية، من شـأنه إلحاق أضـرار كبيرة بالممارسـة النقديـة الروائية للبلدان المسـتقبلة، ما لم ترفق عملية اسـتقدامها وتوظيفها باحتياطـات معرفية دقيقة تدخل في اعتبارها حجم المسافة التاريخية والحضارية الفاصلة بين البيئتين، وتحاول من خلالها، في الوقـت ذاتـه، ملاءمة المناهج الغربيـة والروايات العربية والإسـلامية: «لأن ما يجمع بين هذه المذاهب هو كونها وليدة حضـارة أجنبية، إذ هي عصـارة ما أنتجته أمم شرقية وغربية، غريبة عن تاريخنا وحضـارتنا في مسـيرتها الطويلة عبر تفاعلات عدة، ومهما يقـل عـن علمية بعض هـذه المناهج، وعن عدم اتسـامها بناء على ذلك بطابع حضـاري خاص، فإنها تخفي أبعادا إيديولوجية لا يمكن إنكارها»[2].

فالمناهج، عكس ما يعتقد بعضـهم، ليسـت مجرد أدوات إجرائية مفصـولة عن كل خلفية معرفية مؤطرة، فهذه لا تمثل في رأي بعض الباحثين سوى مظهرها السطحي المرئي

(١) صلاح فضل: نظرية البنائية في النقد الأدبي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، ١٩٨٠، ص: ١٤.

(٢) عبد السلام شقور: أوليات النقد الأدبي بالمغرب، ضمن أعمال ندوة حول جوانب من الأدب في المغرب الأقصى، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة، المملكة المغربية، ط١، ١٩٨٦، ص: ٢٥.

فقط، أما جذورها فتمتد لترتبط بقسمها الخفي غير المرئي، المتمثل في الرؤية المعرفية المحددة لأهدافها ومراميها، والتي لا يعدو أن يكون مظهرها المرئي ترجمة عملية لها، بحيث يستحيل فهم الشق الأول دون الثاني والعكس صحيح، لأن العلاقة بينهما جدلية كعلاقة العلة بالمعلول، ولا يتحقق الفهم الشامل والعميق للمناهج إلا في إطار هذا التصور الكلي المتكامل: «لقد شاع أن المنهج مجرد وسيلة للبحث عن المعرفة، وفحصها، أي مجرد خطة مضبوطة بمقاييس وقواعد وطرق تساعد على الوصول إلى الحقيقة، وتقديم الدليل عليها، هذه مجرد أدوات إجرائية، وهي في نظرنا، لا تمثل إلا جانبا واحدا من المنهج، أقترح تسميته بالجانب المرئي في المنهج.. و لكن هناك جانب آخر غير مرئي، باعتبار المنهج، أولا وقبل كل شيء، وعيا ينطلق من مفاهيم ومقولات وأحاسيس ذاتية، وتنتج عنه رؤية، ويتولد تصور وتمثل للهدف من المعرفة. من هذين الجانبين: المرئي وغير المرئي يتكون المنهج، أي منهج صحيح، من حيث هو منظومة متكاملة ومتناسقة»[1].

لذلك؛ وفي غياب هذا الوعي النقدي القائم على إدراك المنهج في شموليته والفوارق بين أوضاع إنتاجه واستخدامه[2]، على حد تعبير إدوارد سعيد، يفقد هذا الانفتاح مشروعيته المعرفية، بوصفه ظاهرة صحية فاعلة في تطوير المعارف وتبادلها بين الشعوب والحضارات، ليصبح اختراقا فكريا يطمس هوية الأنا، ويكرس تبعيته للآخر.

وعليه؛ فإذا كان الفراغ النظري والمنهجي الذي يستشعره الناقد الروائي العربي في تراثه الأصيل، يحتم عليه، بالضرورة، الانفتاح على الغرب للاستفادة من منجزاته العلمية الرائدة في هذا المجال، فإن هذا ينبغي، مع ذلك، ألا ينسيه خصوصيات أعماله الروائية، وما تشكله من حواجز تحول حتما دون النقل الحرفي لهذه المناهج الغربية، وتطبيقها بشكل آلي على نصوصنا الروائية دون فحص أو تمحيص، وكأنها خطوات إجرائية مجردة معزولة عن كل ارتباط تاريخي محدد؛ لأن من شأن ذلك الإساءة لأصول الممارسة النقدية السليمة، ولما ينبغي أن تكون عليه العلاقة بين المناهج الغربية والنصوص الروائية الإسلامية المدروسة، تماما كما هو حاصل اليوم في أغلب التجارب النقدية الروائية العربية الإسلامية.

(١) عباس الجراري: خطاب المنهج، منشورات السفير، ط١، ١٩٩٠، ص: ٤٠/٤١.

(٢) إدوارد سعيد: انتقال النظريات، مجلة الكرمل، عدد: ٩/ ١٩٨٢، ص: ٢٧.

واقع الممارسة النقدية الروائية الإسلامية اليوم

ما من شك في أن ممارستنا النقدية الروائية العربية الإسلامية عرفت تطورا ملحوظا في العقود الأخيرة، بفعل عوامل عديدة، داخلية وخارجية، معروفة(*). غير أن هذا المظهر الإيجابي ينبغي، مع ذلك، ألا يحجب عنا بعض «الظواهر المرضية»(**). التي مازالت تشكو منها، خصوصا فيما يرتبط بإشكالية علاقة المناهج الغربية بالنصوص الروائية العربية الإسلامية.

وفي مقدمة هذه الظواهر المرضية العالقة نجد طبعا التعامل الاختزالي المتهافت مع المناهج النقدية الروائية الغربية باعتبارها مجرد خطوات إجرائية مفصولة كليا عن أي خلفية إبستمولوجية مؤطرة لها، مما سهل توظيفها بشكل مشوه أفقدها الكثير من كفايتها الإجرائية وأبعادها المعرفية. ناسين أو متناسين، أن هذا المستوى لا يشكل سوى مظهرها السطحي المرئي فقط، و أن جذوره العميقة تمتد أبعد من ذلك بكثير لترتبط برؤية فكرية لا مرئية شاملة، من دونها يفقد المنهج كل قوته وفاعليته، ليتحول في الأخير لجملة خطوات إجرائية باهتة فاقدة لكل حياة.

هذا التغييب، الواعي حينا، وغير الواعي أحيانا كثيرة أخرى، للخلفية المعرفية العميقة الضابطة والموجهة للمنهج في ممارستنا النقدية الروائية، هو ما أضفى عليها نوعا من السطحية واليسر، حولاها لمجرد تطبيقات آلية لخطوات إجرائية عادية، لا تتطلب أي مجهود فكري يتجاوز نطاق المهارة العملية ليطول مجال طرح الإشكاليات الأساسية الحساسة المرتبطة بحقيقة هذه المناهج التاريخية والحضارية في علاقتها بخصوصية نصوصنا الروائية الإسلامية.

لهذا؛ فلا غرابة إذا ما وجدناها، في مجملها، باهتة متشابهة لا تختلف فيما بينها إلا من حيث تنوع النصوص الروائية المدروسة، واختلاف درجة مهارة كل ناقد في توظيف المنهج المعتمد، لا أقل ولا أكثر، بحكم انجذابها لنموذج منهجي غربي واحد، يشكل

* انظر بهذا الخصوص دراستنا: راهن النقد الأدبي بالمغرب، الإيجابيات والسلبيات، ضمن كتاب: النقد الأدبي بالمغرب، مسارات وتحولات، منشورات رابطة أدباء المغرب، سنة: ٢٠٠٢، ص: ١١٥ و ما بعدها.

** نجيب العوفي: ظواهر نصية، عيون المقالات، الدار البيضاء، ط١، ١٩٩٢.

خلفيتها النظرية المشتركة. ولعل هذا ما يفسر، في تقديري، هيمنة صيغة المقارنة كآلية رئيسية معتمدة في أغلب الأبحاث العربية المنجزة في مجال نقد النقد الروائي، حيث نلاحظ اهتماما كثيفا برصد الاختلافات الموجودة بين النماذج العربية وأصولها الغربية، على المستويين النظري والتطبيقي، في محاولة لضبط درجات تمثل الناقد الروائي العربي لهذه المناهج الغربية، وكأنه طالب يمتحن فيما تلقاه من دروس عن أساتذته الأجانب، والشاطر من استطاع تحقيق أكبر قدر من الانصهار في الآخر والذوبان فيه، أو تحول بكل بساطة: «لخواجة عارف بأفكار الغير»[1]، على حد تعبير إلياس خوري في «الذاكرة المفقودة». خصوصا بعدما أصبح نقاد النقد الروائي عندنا يصنفون التجارب العربية الإسلامية في ضوء أصولها الغربية، مصادرين بذلك أحقية الذات في التمايز والاختلاف والاجتهاد، كما تبين ذلك ملاحظاتهم وخلاصاتهم، يقول أحدهم في هذا الإطار: «أما ما استنتجناه، ونحن ندرس هذه التجارب النقدية هو أن النقد العربي قد استضاء بنظريات ومناهج النقد الغربي، غير أنه لم يحسن الاستضاءة، فجاءت تحليلاته عبارة عن بنيويات أخرى أقل مستوى من البنيويات الغربية»[2].

نفس الرأي تقريبا عبر عنه ناقد آخر، مع اختلاف طفيف طبعا فيما يخص أسباب تفسير هذا القصور، يقول: «لكن ظاهرة التصرف في المناهج الغربية واضحة، فلا نجد اتباعا كليا لتلك المناهج، وإنما استلهم نقادنا مبادئها العامة... ولعل هذه الظاهرة تجعل نقدنا اللساني يتسم بالسطحية»[3].

ومهما اختلفت وتنوعت مآخذ هؤلاء الدارسين وملاحظاتهم بخصوص ممارستنا النقدية الروائية هاته، فإنها تظل، مع ذلك، في اعتقادنا جزئية وهامشية، لا تلامس جوهر الإشكال، بقدر ما تنشغل بمضاعفاته السلبية الشكلية فقط، مكرسة في الوقت ذاته هيمنة النموذج الغربي، باعتباره المعيار النقدي الوحيد الذي تقاس عليه باقي التجارب الأخرى، رغم اختلاف الظروف التاريخية والحضارية. وبذلك تعطي الأولوية للذاكرة على العقل،

(١) إلياس خوري: الذاكرة المفقودة، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، ط١، ١٩٨٢، ص: ٤٤.

(٢) محمد سويرتي: النقد البنيوي والنص الروائي، ج٢، منشورات إفريقيا الشرق، ١٩٩١، ص: ١٦٢.

(٣) توفيق الزيدي: أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٤، ص:١٥٨/١٥٧.

وللتقليد على الإبداع، خلافا لما تنشده في شعاراتها اليومية، مما يكشف عن مفارقة رهيبة في التفكير العربي الإسلامي بين الغاية والوسيلة، وبين الشعار والإستراتيجية.

ولاحظ ذلك خلدون الشمعة في كتابه «المنهج و المصطلح»، قائلا: «المفجع في الحياة الفكرية العربية، كما تتجلى في بنيتها النقدية المركزية، أنها لا تزال نتاجا تلقائيا للتلقين، المفجع أنها تريد أن تتعلم الديمقراطية بطرق ديكتاتورية، ولهذا فهي إذ تحتفي بالعقل احتفاء عاطفيا غير عقلاني، إنما تغفل ضرورة بلورة العقل/الأداة، أو ما يمكن أن أدعوه لغة النقد الأدبي»، ويضيف قائلا: «ذلكم هو الشأن في علاقة الجزء الأعظم من النقد الأدبي في ثقافتنا العربية المعاصرة بالفكر النقدي الحديث. إن هذه العلاقة تقوم على أساس من التلقين الحرفي...إنه يقوم بدور الببغاء المقلد فقط»[1]، وهو ما يزيد طبعا في تعميق الإحساس بالنقص لدى الناقد العربي، و يدفعه بالتالي لبذل المزيد من التنازلات لتمثل النموذج المنهجي الغربي حرفيا، دون تعديل، ولو كان ذلك على حساب خصوصية النصوص الروائية العربية الإسلامية المدروسة. همه الأول والأخير امتلاك منهج غربي يساعده على تسلق درجات الحداثة النقدية، أو ما يعتقد أنه كذلك، بغض النظر عما إذا كان هذا المنهج ملائما أو غير ملائم لواقعنا، ولخصوصيات أعمالنا الروائية. مما يضفي في النهاية على ممارستنا النقدية صبغة اختزالية، غالبا ما تكون الأعمال الروائية المدروسة ضحيتها، حيث تتحول لفضاء لإظهار واختبار مدى كفاية المنهج، لتصبح بذلك النصوص في خدمة المناهج، لا العكس، كما تقضي بذلك الأعراف العلمية، مما يكون سببا في إخفاق هذه الممارسات النقدية المتهافتة، ويعرض نصوصنا الروائية بالتالي للتشويه؛ لأن: «الناقد الذي يتقيد بعروض نظرية دقيقة وصارمة، يسعى إلى تطبيقها على النص بطريقة وفية، لا أثر فيها للمرونة... يكون مهددا بالإخفاق في كل خطوة يخطوها»[2].

لهذا نعتقد أنه إذا كان الانفتاح على الثقافة الغربية أمرا مشروعا، وحاجة ملحة يفرضها الخصاص النظري الذي نعاني منه في هذا المجال، فلا أقل من تقنينه وضبط شروطه، لتحصين ممارستنا النقدية الروائية من آفاته المحتملة، وجعلها أكثر فاعلية مما

(١) خلدون الشمعة: المنهج والمصطلح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٧٩، ص: ٣١.

(٢) حسن بحراوي: بنية الشكل الروائي، المركز الثقافي العربي، ط١، ١٩٩٠، ص: ٢٢.

هي عليه الآن. وفي هذا الإطار أعتقد أن أفضل وسيلة لتحقيق ذلك، إنما تكمن فيما يمكن تسميته بعملية تأصيل هذه المناهج النقدية الغربية، في محاولة لجعلها ملائمة لخصوصية واقعنا العربي الإسلامي ونصوصه الروائية ذات المواصفات الإبداعية والفكرية المتميزة. لما فيه مصلحة العملية النقدية خاصة، والحركة الثقافية بوجه عام. علما بأن الاستفادة الحقيقية والفعالة من هذه المناهج المستوردة: «لا تكون بنقلها وتكرارها، أو بوضعها قيد الاستعمال في سوق النقد الأدبي العربي، بل بإعادة إنتاجها وتشغيلها على النص الأدبي العربي»[1]، كما تقول الناقدة يمنى العيد، إذ ما معنى أن نستعير المناهج، ونتحدث عن الاتجاهات والمذاهب النقدية، طالما نحن عاجزون عن تعريبها، أي عاجزون عن قراءتها في سياق واقعنا التاريخي الراهن، لأن التعريب، ليس كما قد يعتقد ترجمة للنصوص، بل هو وضع لها في سياق مشكلتنا الثقافية[2]. وهو ما لا يتأتى، في تصورنا، إلا عن طريق التأصيل بالمفهوم التاريخي للكلمة، بعيدا عن المعنى الفولكلوري القائم على إلصاق علامة خاصة مميزة للحضارة العربية بهذا المنتوج الثقافي أو ذاك، لإضفاء الصبغة القومية عليه، مما لا يعدو أن يكون مجرد تمويه شكلي لا يتجاوز المستوى السطحي للمسألة، ولا يغير بالتالي من واقع الأمر شيئا.

إن التأصيل كما نفهمه ليس معطى جاهزا، ولا سمة حضارية قارة مرتبطة بمرحلة تاريخية محددة، بقدر ما هو رؤية تاريخية تقوم على دراسة متأنية ومعمقة للتراث النقدي الروائي الغربي المستورد، لفرز الطالح من الصالح، وتكييف هذا الأخير لمقوماتنا التاريخية والحضارية الخاصة، بما يضمن لنا الاستفادة الفعالة والإيجابية من جهة، ويوفر لنا، من جهة أخرى، فرص المساهمة الفاعلة في تطويره، بعيدا عن كل تبعية فكرية أو استلاب حضاري، وهو بهذا كله يشكل: «الشرط الضروري لتأصيل المعاصرة فينا، أعني تحويلها من معاصرة قائمة على التبعية والنقل والاستنساخ، إلى معاصرة قائمة على المواكبة المساهمة، إنتاجا وإبداعا»[3].

(١) يمنى العيد: في معرفة النص، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٨٣، ص:٢٠.

(٢) نصر حامد أبو زيد: إشكالية القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي، ط٢، ١٩٩٢، ص: ٢٦٨.

(٣) محمد عابد الجابري: إشكالية الفكر العربي المعاصر، مؤسسة بنشرة للطباعة والنشر، الدار البيضاء، ١٩٨٩، ص: ٣٨.

ولبلوغ ذلك لابد من وضع إستراتيجية محكمة تكون بمثابة الترجمة العملية للرؤية الفكرية المعبر عنها سابقا، توكل إليها مهمة بلورة هذا التصور النظري على المستوى الفعلي، وتحديد الخطوات الإجرائية المناسبة الكفيلة بتطبيقه على أرض الواقع، وفي هذا الإطار أقترح خطة عمل مماثلة، إلى حد ما، لتلك التي اقترحها الدكتور محمد عابد الجابري لدراسة التراث العربي في كتابه القيم «نحن والتراث»، مع تعديل طفيف يمس بعض المفاهيم المستعملة، ومجال توظيفها لا أقل ولا أكثر، اقتناعا منا بتشابه القضايا الجوهرية المطروحة في دراسة كلا التراثين، من ناحية، وصلاحية الحل المقترح لهما، من ناحية أخرى، تماما كما يؤكد ذلك أحد الباحثين قائلا: «إذا كان هذا هو الموقف الذي يتعين علينا أن ندرس التراث من خلاله، فهذا الموقف نفسه هو الذي يتعين علينا أن نفهم تراث الآخرين من خلاله»[1].

وتتكون هذه الخطة من مرحلتين رئيسيتين، متتاليتين ومتكاملتين، تقوم أولاهما على مبدأ فصل الذات عن الموضوع، أو ما أسماه الجابري: «بخطوة فصل المقروء عن القارئ»[2]، بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من الحياد الفكري والعاطفي بين الناقد العربي والمنهج النقدي الروائي الغربي، وتخليص الذات، بالتالي، من كل أنواع التصورات الجاهزة المسبقة عنه، في محاولة لتكوين علاقة جديدة سليمة مع هذا المنهج، قوامها النظرة الموضوعية، بعيدا عن كل ما من شأنه تحريف الدراسة عن مسارها العلمي المرسوم، مما سيمكن حتما من فهم المنهج فهما صحيحا لا أثر فيه للنزوات الشخصية الذاتية والأفكار الجاهزة المسبقة، ولإضفاء المزيد من الضبط والفعالية على هذا الإجراء نقترح تقسيم هذه المرحلة الأولى لخطوتين إجرائيتين مختلفتين ومتكاملتين في نفس الوقت:

الأولى: نسميها على رأي كولدمان «بالفهم»[3]، وتتوخى دراسة المنهج النقدي الغربي في متونه الأصلية، كبنيات نصية مستقلة ومكتفية بذاتها، في محاولة لإدراك مكوناتها البنيوية إدراكا موضوعيا متحررا من كل التأويلات الجاهزة المسبقة، إيجابية كانت أو سلبية، معتمدين في ذلك كله على المكتسبات العلمية التي حققها المنهج البنيوي في هذا

(١) نصر حامد أبو زيد: مرجع سابق، ص: ٥١/٥٢.

(٢) محمد عابد الجابري: مرجع سابق، ص: ٢١/٢٢.

(3) Lucien goldmann":marxisme et sciences humaines.éd":gallimard.coll": idées.1970.p":667/

المجال: «إن القاعدة الذهبية في هذه الخطوة الأولى، كما يقول الجابري، هي تجنب قراءة المعنى قبل قراءة الألفاظ... والتحرر من الفهم الذي تؤسسه المسبقات التراثية أو الرغبات الحاضرة، ووضع كل ذلك بين قوسين، والانصراف إلى مهمة واحدة، هي استخلاص معنى النص من النص نفسه، أي من خلال العلاقات القائمة بين أجزائه»[1].

أما الخطوة الثانية في هذه المرحلة الأولى، فأسميها على رأي نفس الباحث كولدمان «بالتفسير»[2]، وتتحدد مهمتها في استكمال المعرفة العلمية السابقة عن المنهج النقدي المستورد، لكن هذه المرة في شرطه التاريخي والحضاري الذي نشأ فيه، واعتبر إفرازا فكريا لمعطياته وخصائصه، وهو ما سيمكننا في مرحلة أولى من اختبار مدى صحة خلاصات التحليل البنيوي السابق، من حيث ملاءمتها أو عدم ملاءمتها لمواصفات هذه المرحلة التاريخية، كما سيمدنا، في مرحلة ثانية، بمعرفة سوسيولوجية شاملة بالمنهج المدروس، وكذا الأدوار الإيديولوجية والفكرية الموكولة له داخل حقله المعرفي الأصلي: «إن هذا الربط -يقول الجابري- ضروري من ناحيتين: ضروري لفهم تاريخية الفكر المدروس و(جينيالوجياه)، وضروري لاختبار صحة النموذج، البنيوي، الذي قدمته المعالجة السابقة. والمقصود بالصحة هنا ليس الصدق المنطقي، فذلك ما يجب الحرص عليه في المعالجة السابقة، بل المقصود الإمكان التاريخي، الإمكان الذي يجعلنا نتعرف على ما يمكن أن يقوله النص، وما لا يمكن أن يقوله، وما كان يمكن أن يقوله، ولكن سكت عنه»[3].

أما المرحلة الثانية، في هذه الإستراتيجية العامة، فتقوم، خلافا لسابقتها، على ما أسماه الجابري: «بوصل القارئ بالمقروء»[4]، بغية إعادة ربط الذات القارئة، بكل ما تحمله من خصوصيات تاريخية ومعرفية وحضارية، بالمنهج المقروء من جديد، بعدما كونت عنه في المرحلة الأولى فكرة علمية موضوعية مبنية على الانفصال، والقراءة المحايدة للمنهج المدروس في ذاته ولذاته، بعيدا عن تاريخية الذات القارئة وملابساتها

(١) محمد عابد الجابري: التراث ومشكلة المنهج، ضمن كتاب: المنهجية في الأدب والعلوم الإنسانية، منشورات توبقال، ط١، ١٩٨٦، ص: ٨٥.

(2) Lucien goldmann":op.cit.1970.p":6667/

(٣) محمد عابد الجابري: مرجع سابق، ١٩٨٦، ص: ٨٥/٨٦.

(٤) محمد عابد الجابري: مرجع سابق، ١٩٨٦، ص: ٢٥/٢٦.

الخاصــة، وبذلك يعاد ربط الاتصــال بهذا المنهج ثانية، لكن في شروط تاريخية ومعرفية أقرب ما تكون ملاءمة لخصوصيات الذات القارئة منها لمواصفات المنهج المقروء، بعدما تم تخليصــه وتشــذيبه من أبعاده الإيديولوجية وخلفياته السوسيولوجية الأصلية، ليحمل بأبعاد وخلفيات جديدة تناسب الشروط الاجتماعية والحضارية والتاريخية لمجال تطبيقه الجديد.

وهــو ما يعــد، في نظرنا بمثابــة تأصــيل تاريخي، يقوم أساســا على إعــداد الظروف الموضوعية المناسبة لإنجاح عملية استقدام النظريات والمناهج الغربية بمنظور عقلاني، يضــمن لها فرص التأقلم وخصوصــيات الواقــع الجديد، بعيدا عن كل أشــكال التهافت الأعمى الســائد حاليا، مما يضــفي فعاليــة أكثر على هذا التلاقح المعــرفي، ويجعله أكثر خصــوبة مما هو عليه الآن، كما يســتغل، في الوقت ذاته، كصمام أمان يحول دون تسرب الأفكار الهدامة وغير الملائمة لمشــهدنا النقدي الإسلامي العربي، ويساعدنا بالتالي على فرز الصالح من الطالح، في ضوء ما يسميه العروي: «بالمسافة التاريخية»[1] الفاصلة بين فضائي النشأة والاستقبال.

وبذلك نتجاوز ســلبيات «الموقف الليــبرالي»[2]، الداعي للانفتاح غير المشــروط على كل المناهــج النقديــة الروائيــة الغربية، كيفما كانــت طبيعتها وخلفياتهــا، دون فحص أو تمحيص، بدعوى مواكبة المستجدات المعرفية الحاصلة في هذا المجال، ناسين أو متناسين، محدوديــة كفايــة هذه المناهــج الإجرائيــة ونســبيتها، في ارتباطها الكلي بخصوصــيات موضــوعات معينة من ناحية، وشروطها التاريخية الخاصــة من ناحية أخرى، وما نجاح

(١) عبد الله العروي: الإيديولوجية العربية المعاصرة، ترجمة محمد عيتاني، دار الحقيقة، بيروت، ط١، ١٩٨٠، ص: ٧٤.

(٢) يراجع بيان هذا الموقف في الكتب التالية على وجه الخصوص:

- عبد الله العروي: الإيديولوجية العربية المعاصرة، ترجمة محمد عيتاني، دار الحقيقة، بيروت، ط١، ١٩٨٠.
- محمد عابد الجابري: نحن والتراث، المركز الثقافي العربي، ط٥، ١٩٨٦.
- محمد عابد الجابري: الخطاب العربي المعاصر، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط١، ١٩٨٢.
- محمد عابد الجابري: إشكالية الفكر العربي المعاصر، مؤسسة بنشرة للطباعة و النشر، الدار البيضاء، ١٩٨٩.
- زكي نجيب محمود: تجديد الفكر العربي، دار الشروق، ط٦، ١٩٨٠.
- نصر حامد أبوزيد: إشكالية القراءة و آليات التأويل، المركز الثقافي العربي، ط٢، ١٩٩٢.

بعض المناهج النقدية الغربية عندنا، وفشل أخرى، سوى دليل قاطع على ذلك؛ لهذا فإن أي توظيف لهذه المناهج خارج هذا الإطار، من شأنه إلغاء هذه النسبية، وبالتالي القفز على المسافة التاريخية الفاصلة بين بيئات هذه المناهج الأصلية وبيئات استقبالها الجديدة، مما سينعكس سلبا على فاعليتها، لدرجة قد تتحول معها لعوامل استلاب وتبعية، عوض وسائل نهضة وتقدم: «ففي هذا الاتجاه يصبح الانفتاح الثقافي مستوى من مستويات الانفتاح الاقتصادي، وتبريرا له، وتكريسا لقوى التخلف المستفيدة منه»[1]، كما يؤكد ذلك بعض الباحثين، وعليه؛ فإذا كنا نحتاج فعلا لهذه النظريات والمناهج النقدية الروائية الغربية لأسباب موضوعية عديدة ومتنوعة معروفة، لا مجال لذكرها، خلافا لما يدعيه أنصار الموقف المحافظ»[2]. فإن ما نحتاج إليه أكثر، علاوة على هذه المناهج والنظريات: «هو الاعتراف النقدي بأنه لا توجد هناك نظريات قادرة على التغطية والتطويق والتنبؤ المسبق بكافة الأوضاع التي يمكن استخدامها فيها»[3]، كما يقول إدوارد سعيد.

وما الوعي النقدي إلا إدراك للفوارق والمسافات التاريخية القائمة بين بيئات نشأة هذه النظريات وبيئات تطبيقها، وبذلك نكون قد وفرنا التربة الصالحة لاستنبات هذه المفاهيم وتأصيلها في واقعنا العربي الإسلامي، بكل ما تحمله هذه الصفة من خصوصيات حضارية وفكرية متميزة، بدل الاقتصار على استيرادها واستهلاكها فقط: «ذلك أنه إذا كنا نعاني اليوم من كثير من مظاهر الاستلاب إزاء الغرب، فلأننا نأخذ منه النتائج والثمرات، ونعرض عن المبادئ والأسس، نستورد منه لنستهلك، وليس لنغرس ونستنبت! ومن دون شك فإن النجاح في عملية الغرس والاستنبات يتوقف على إعداد التربة الصالحة، والتربة الصالحة لا تستورد»[4].

وفي غياب ذلك تبقى كل المحاولات المطروحة في هذا المجال باهتة متعثرة لاتقوى على ترجمة الطموح لحقيقة، بفعل تجاهلها للخصوصيات التاريخية والحضارية العربية

(١) نصر حامد أبوزيد: مرجع سابق، ١٩٩٢، ص: ٥٢.

(٢) يراجع بيان هذا الموقف في كتب الإحالة السابقة رقم ٢٦.

(٣) إدوارد سعيد: مقالة سابقة، ص: ٣٧.

(٤) محمد عابد الجابري: مرجع سابق، ١٩٧٩، ص:٣٤/٣٥.

الإســلامية، وما تضعه من حواجز تحول دون اســتغلال هذه المناهج والنظريات النقدية الروائية الغربية المستوردة الاستغلال الأمثل.

بقي أن نشــير في نهاية هذا العرض إلى أننا إذا كنا لأســباب خاصــة مرتبطة بحدود الموضوع المطروح، قد ركزنا الحديث هنا عن إشكالية تأصيل المناهج الغربية في الممارسة النقدية الروائية الإســلامية العربية وحدها، فينبغــي ألا يفهم من ذلك طبعا، أننا نعتبر هذه القضــية مفصولة عن باقي جوانب إشكالية النهضة العربية الإسلامية الأخرى، وأن حلها يمكن أن يتم بمعزل عن هذا الإطار العام، بقدر ما هو إجراء منهجي فقط، حاولنا من خلاله تســليط الأضواء الكاشــفة على وجه من وجوه هذه المعضلة الكبرى التي تواجه فكرنا العربي الإسلامي المعاصر، لا أقل ولا أكثر.

obeikandl.com